المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية

الدورة المستأنفة لعام ١٩٩٧

البند ٤ من جدول الأعمال

التقارير التي تقدم مرة كل أربع سنوات عن أنشطة
المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري العام
أو الخاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

متابعة المقررات التي اتخذتها اللجنة المعنية
بالمنظمات غير الحكومية في دورتها المستأنفة
لعام ١٩٩٥

التقارير التي تقدم عن طريق الأمين العام عملا بقرار
*٣١/١٩٩٦ المجلس الاقتصادي والاجتماعي

مذكرة

قررت اللجنة في دورتها المستأنفة لعام ١٩٩٥ أن تطلب من المنظمات التي تخلفت عن تقديم تقاريرها عن الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٣ أن تقدم تقاريرها في غضون ستة أشهر من اعتماد اللجنة لتقاريرها (E/1996/17). كما قررت اللجنة أن تبلغ هذه المنظمات أنها إذا لم تقدم تقاريرها حتى ٢ آب/أغسطس ١٩٩٦ فستتخذ اللجنة الإجراءات المناسبة، مما يمكن أن ينضي إلى تغيير في المركز أو تعليقه أو سحبه؛ وأن تطلب إليها ألا تتجاوز تقاريرها ٥٠٠ كلمة وأن تركز على مساهماتها في عمل المجلس أو لجانه أو سائر هيئاته الفرعية.

* يجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦ المؤرخ ٢٦ تموز / يوليه ١٩٩٦ قراره ١٢٩٦ (د - ٤٤) المؤرخ ٢٣ أيار / مايو ١٩٦٨

المحتويات

الصفحة

٣	-	الاتحاد الأوروبي لمدن المؤتمرات	١
٧	-	الرابطة الدولية لتقدير الأثر	٢
١٠	-	المجلس الدولي لبحوث البناء ودراساته ووثائقه	٣
١٢	-	اتحاد المحاميات الدولي	٤
١٥	-	رابطة القانون الدولي	٥
٢٠	-	رابطة الشيوخ الدولية	٦
٢٢	-	المنظمة الدولية للألعاب الرياضية للمعوقين	٧
٢٣	-	الاتحاد الدولي للنقل العام	٨
٢٥	-	اتحاد الطلاب الدولي	٩
٢٧	-	جمعية التبشير النسائية، التابعة للكنيسة الأسقفية الميثودية الأفريقية	١٠
٢٩	-	التحالف العالمي لجمعيات الشابات المسيحية	١١
٣٣	-	الاتحاد النسائي المسيحي العالمي لامتناع عن المسكرات	١٢

١ - الاتحاد الأوروبي لمدن المؤتمرات

(مركز استشاري خاص)

أنشئ الاتحاد الأوروبي لمدن المؤتمرات في عام ١٩٦٣، كرابطة مهنية للمدن التي كرست في أوروبا لتكوين أماكن حديثة وكفؤة تقصد لإقامة المؤتمرات بها، وتكون مجهزة المرافق والخدمات التي تيسّر تحقيق ذلك.

وفي عام ١٩٧٨، منح الاتحاد المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وبمرور السنين، برزت حقيقة جرى التسليم بها على نطاق واسع مفادها أن المؤتمرات عنصر ذو أهمية حيوية في عمليات الاتصالات التي يجب على جميع البلدان في أوروبا أن تدعمها حتى يمكنمواصلة التقدم والتنمية الاجتماعية.

مساعدة الجماعة الأوروبية

قدم الاتحاد، أكثر من أي منظمة مؤتمرات أخرى، مساهمة رئيسية في مساعدة الجماعة الأوروبية على تفهم أهمية وجود صناعة مؤتمرات أوروبية قوية، وقيمة اجتذاب المؤتمرات الدولية الرئيسية التي تقوم بدور أساسي في التبادل المهني والاجتماعي والتنمية، إلى أوروبا.

ويحتفظ الاتحاد منذ عدة سنوات بمكتب اتصال في بروكسل يقيم اتصالات مستمرة مع المقر الرئيسي للاتحاد الأوروبي في بروكسل، ويقوم بزيارات متكررة إلى ستراسبورغ لمساعدة البرلمان الأوروبي في المسائل المتعلقة بالمؤتمرات والمجتمعات والمعارض.

ونحن نسعى جاهدين إلى إبقاء أعضائنا على علم بالتطورات الرئيسية التي يعني بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي مثل تلك المتعلقة باتفاقية مناهضة التعذيب، وبحقوق الطفل، والقضاء على التمييز العنصري، وحماية الأقليات وحرية الانتقال، والحقوق المدنية والسياسية والثقافية، وحماية الملكية الفكرية، وجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، والتعاون البحثي والتعاون فيما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

والمنظمة لديها برنامج نشط للعلاقات العامة والإعلام، يتمثل في إصدار منشورات دورية مثل منشور "انتریوروب" (Inter Europe)، وهي رسالتنا الاخبارية، و"تقرير عن أوروبا" الذي يصدره الاتحاد سنويا؛ وأعمال عرضية مثل كتاب عن تاريخه وعنوان "الاتحاد الأوروبي لمدن المؤتمرات في ثلاثة عاماً" (١٩٩٤)، وكتابه السنوي "دليل مدن المؤتمرات".

ويتمثل برنامجه التعليمي في مدرسته الصيفية السنوية التي أقيمت في مراكز في النمسا ولوكسمبورغ والترويج والبرتغال وفرنسا وأسبانيا.

ونعرض فيما يلي بعض الأحداث البارزة التي شهدتها السنوات الأربع المشمولة بهذا الاستعراض.

١٩٩٠

احتل الاتحاد مكانة بارزة في المعارض التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وقد عمل جاهدا، بالتعاون مع الجماعة الأوروبية، على دعم السنة الأوروبية للسياحة التي أعلنتها الجماعة، ونشر عدده الثاني من "تقرير عن أوروبا" في نيسان/أبريل ١٩٩٣.

يقدر مسح رئيسي لسوق المؤتمرات الأوروبية قام به "توش روس" أن قيمة السوق تبلغ ١٦,٩ بليون دولار، ومن المتوقع أن ترتفع إلى ٥٦ بليون دولار.

وعندما اجتمع مجلس الاتحاد في نيكوسيا بقبرص في تشرين الأول/أكتوبر، فإنه رحب بمدينة اسبو، بفنلندا، باعتبارها العضو الثمانين فيه، وبمؤتمر فرنسا (France Congrès) (الذي يمثل مدن المؤتمرات الرئيسية في فرنسا) باعتباره عضواً منتسباً.

وتوافق هذه السنة اختتام فترة رئاسة جورج ميخائيليديس (نيقوسيا، قبرص) للاتحاد، وانتخاب تيولا ليندبرغ (هلسنكي، فنلندا).

كما كان الاجتماع السنوي الذي عقد في غرانتادا بأسبانيا مناسبة لعقد مؤتمر خاص تحت إشراف الاتحاد لعمد ونواب عمدة المدن الأعضاء في الاتحاد في كافة أنحاء أوروبا.

١٩٩١

كانت هذه هي السنة المفجعة التي وقعت فيها حرب الخليج. وقد ألغيت فيها المؤتمرات، وكانت الخطوط الجوية تعمل بنسبة ٢٠ في المائة من طاقتها، وخفضت اجتماعات الشركات بحدة، وعم العالم خوف من الطيران، كان أبرز ما يكون في أمريكا الشمالية.

وقد أغلقت طوابق بأكملها في الفنادق عبر أوروبا، وأنهى الكثير من شركات الخدمات أعماله. وكانت مؤتمرات الرابطات أقل تأثراً بذلك، ولكن ميزانياتها خفضت إلى الحد الأدنى وانخفضت نسبة الحضور بها انخفاضاً شديداً.

وفي ذروة هذه الأزمة، بعث الاتحاد بوفد مفوض على أعلى مستوى إلى الولايات المتحدة لطمأنة الأميركيين بشأن مدى ما يمكن أن يكون لحرب الخليج من تأثير على إمكانيات أوروبا كوجهة للسياحة والمؤتمرات. وقد عُقدت في نيويورك، بالاشتراك مع مجلة "الاجتماعات الناجحة" (Successful Meetings) اجتماعات مع ممثلي الرابطات المهنية الرئيسية.

كما وضعنا "دراسة استقصائية لتقدير الاحتياجات" لتحديد ما تحتاجه منظمتنا أشد الاحتياج، وما هي التدابير الجديدة التي يمكن اتخاذها لتوفير حالة مواتية في المستقبل للمؤتمرات في أوروبا.

وقد أقيمت خطاباً أمام حلقة دراسية عن السياحةنظمها الاتحاد الأوروبي، وقدمنا الجماعة الأوروبية مساعدة للزيارة التي قمنا بها إلى الولايات المتحدة والتي كان ينظر إليها باعتبارها مكوناً قيماً في السنة الأوروبية للسياحة التي أعلنتها الاتحاد الأوروبي.

وانتقلت مدرستنا الصيفية السنوية هذا العام إلى لشبونة، وقد استطعنا منح زملائين دراسيتين طلاب من شرق أوروبا كجزء من برنامج مستمر لمساعدة البلدان النامية في شرق ووسط أوروبا.

وكان اندلاع الحرب في يوغوسلافيا أحد الأوجه المشؤومة من هذه السنة، فقد أغلقت إلى حد كبير المدن اليوغوسلافية الأعضاء في اتحادنا، فيما عدا تلك الواقعة في سلوفينيا.

وكان ذلك بمثابة نعمة لا شك فيها بالنسبة لليوبليانا وبورتوريوز.

وكان المتحدث الرئيسي في اجتماعنا السنوي في ستافانغرين، بالترويج، بول واترسكوت رئيس السياحة في اللجنة الأوروبية الذي حلّ معنا سياسة سياحة الأعمال في أوروبا والفرص المتاحة لها.

وكان تقديره للدور الذي يقوم به الاتحاد في تنمية المؤتمرات في أوروبا موضع ترحيب بالغ، ورأى أنه يوطد مشاركتنا مع اللجنة الأوروبية.

١٩٩٢

استمرت آثار حرب الخليج لفترة طويلة وكان أبرزها الكساد الذي عم أوروبا في أعقابها مباشرة.

وقد تمكنا من إقامة اتصالات مع كل عضو من أعضاء البرلمان الأوروبي لتأكيد أهمية عقد المؤتمرات في أوروبا الجديدة، وشاركتنا عن كثب في تقييم "أمر توجيهي" مقترح.

ومشروع التشريع الذي اعترض عليه الاتحاد كان سيلحق آثاراً ضارة جداً بكم نشاط الاجتماعات الطبية في كافة الدول الأعضاء عن طريق عدم السماح بتقديم المساعدة من مصانع المستحضرات

الصيدلانية التي كانت ذات نفع في الغالبية الكبرى من المؤتمرات الطبية في أوروبا على مدى سنوات كثيرة مضت.

ومن حسن الحظ أن هذا الإجراء تکلل بالنجاح وأنقذ برنامج الاجتماعات الطبية في أوروبا.

وقد اجتذب اجتماعنا السنوي في مونترو بسويسرا عدداً من المشاركين من الاتحاد الأوروبي الذين أبرزوا العمل الذي يتعين أن يقوم به الجميع لجعل سياحة الأعمال أحد اختصاصات الجماعة.

١٩٩٣

عندما انتصفت ليلة ٣١ كانون الأول / ديسمبر، أصبحت الاثنين عشرة دولة المكونة للجماعة الأوروبية السوق الأوروبية الوحيدة التي طال التبشير بها. وكان من المفترض أن تنشط منطقة الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة أيضاً، ولكن ذلك تأجل، في أعقاب قرار سويسري مفاجئ بعدم الانضمام، إلى أن يعاد النظر في التوجهات.

وقد عمل الاتحاد جاهداً من أجل المساعدة في إنجاز السوق الأوروبية الوحيدة، وأشاد بهذا الانجاز بوصفه خطوة رئيسية نحو تبسيط سفر المندوبين والعارضين، وفتح فرص جديدة لعقد الاجتماعات والمؤتمرات، وسياحة الحواجز والمعارض التجارية.

كما استطاع الاتحاد أن يحتفل بمرور ١٥ عاماً على عضويته للمجلس المشترك لصناعة الاجتماعات، الذي يتولى رئاسته في الوقت الراهن، والذي يجمع ما بين أكبر ١٣ منظمة مهنية لصناعة المؤتمرات على الصعيد العالمي.

والاتحاد منشغل أيضاً في الوقت الحالي بالحاجة إلى جعل السياحة، التي تعتبر سياحة المؤتمرات جزءاً هاماً منها، من بين اختصاصات الجماعة في بروكسل.

فالسياحة لم تشملها معاهدة روما ولا معاهدة ماستريخت، ونتيجة لذلك فلا توجد أي سياسة حقيقية للجماعة لوضع برامج بشأنها، على الرغم من كونها أكبر صناعة في أوروبا ولديها أكبر الامكانيات بالنسبة للعمالة والناتج المحلي الإجمالي.

٢ - الرابطة الدولية لتقدير الأثر

(مركز استشاري خاص)

مقدمة

منحت الرابطة الدولية لتقدير الأثر مركزاً استشارياً خاصاً لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٨٩ وقامت بتعيين ممثلين لها لدى مكاتب الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف وفيينا وبالإضافة إلى الأنشطة الرسمية التي تضطلع بها الرابطة ساهم كثير من أعضائها بصفتهم المهنية والخاصة في عمل الأمم المتحدة.

أهداف ومقاصد المنظمة

نظمت الرابطة الدولية لتقدير الأثر في عام ١٩٨٠ لجتماع بين الباحثين والممارسين ومستخدمي مختلف أنواع تقدير الأثر من جميع أنحاء العالم. وبلغت عضويتها في عام ١٩٩٥ أكثر من ٢٥٠ عضواً من ٩٠ بلداً وتعتبر تلك زيادة كبيرة عما كانت في السنوات السابقة من حيث الحجم والتوزيع خارج أمريكا الشمالية وأوروبا. وتلتقي الرابطة الدولية لتقدير الأثر تمويلاً متزايداً أيضاً من البنك الدولي ومن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم مشاركة أعضائها الدوليين في اجتماعاتها السنوية أساساً.

وتتمثل أهداف الرابطة الدولية لتقدير الأثر في:

(أ) إدخال أحدث أساليب تقدير الأثر في التطبيقات التي تمتد من الصعيد المحلي إلى الصعيد العالمي؛

(ب) إيجاد قدرات دولية ومحلية للتنبؤ بالآثار المترتبة على التنمية والتحفيظ لها وإدارتها من أجل النهوض بنوعية الحياة للجميع.

أما الهدف الرئيسي للرابطة فهو تحسين مستوى المجتمع من خلال تشجيع تحسين السياسات. وفي سعيها لتحقيق هذا الهدف تقوم الرابطة بما يلي:

(أ) نشر وتحرير أو توزيع المقالات والصحف والكتب والدراسات والمواد السمعية والبصرية والرسائل الإخبارية على الممارسين وعامة الجمهور بشأن ممارسة تقدير الأثر؛

(ب) عقد الاجتماعات والمؤتمرات والحلقات الدراسية وغيرها من الدورات التي يمكن من خلالها نشر المعلومات المتعلقة بممارسة تقدير الأثر؛

(ج) ترويج وتعزيز وتشجيع تبادل المعلومات بين الممارسين والمستعملين لتقدير الأثر من جهة وعامة الجمهور من جهة أخرى:

(د) تحسين نوعية الأهلية المهنية للأشخاص العاملين في مجال تقدير الأثر:

(هـ) العمل بطرق أخرى على تشجيع النمو والتنمية في مجال تقدير الأثر وتطوير التقنيات في مجال تقدير الأثر وتشجيع فهم الجمهور لمجال تقدير الأثر ومشاركته فيه:

(و) الاضطلاع بما يمكن أن يعزز هدفها من الأنشطة الأخرى.

ومجالات تقدير الأثر ذات الصلة الخاصة باهتمامات الأمم المتحدة هي تقدير الأثر البيئي، وإلى حد أقل بكثير تقدير التكنولوجيا. وفي السنوات الأخيرة، وجد تقدير الأثر الاجتماعي مجالاً لتطبيقه في مختلف سياقات التنمية الاجتماعية، مثل تقدير الأثر بالنسبة للجنسين وتقدير مستوى الفقر.

المشاركة في عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والاجتماعات الأخرى للأمم المتحدة

ساهم ممثلو الرابطة الدولية لتقدير الأثر في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية كما شاركوا في المؤتمر ذاته. وأعد ممثل الرابطة الدولية لتقدير الأثر بوصفها منظمة غير حكومية، في نيويورك، ورقة معلومات أساسية عن "تقدير التكنولوجيا السليمة بيئياً" لمنشور مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية السابق "التسخير التكنولوجيا السليمة بيئياً لأغراض التنمية المستدامة" (نظام تقدير التكنولوجيا المتطرفة) العدد رقم ٧ (ربيع عام ١٩٩٢) كما حضرت الرابطة الدولية لتقدير الأثر منتدى المنظمات غير الحكومية الذي انعقد في ريو.

كذلك حضرت الرابطة الدولية لتقدير الأثر المؤتمر الذي عقده مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في عام ١٩٩١ في ساربروكن بألمانيا والمعني "بالطاقة في المناخ والتنمية"، ومؤتمر عام ١٩٩٢ المعنى "بتقييم التكنولوجيا في البلدان النامية" الذي شارك في الإشراف عليه مكتب تقدير التكنولوجيا وكونغرس الولايات المتحدة. كما قدمت الرابطة باسمها إلى لجنة العلم والتكنولوجيا في اجتماعها المنعقد في نيسان/أبريل ١٩٩٣. وبالرغم من أن تقدير الأثر الديمغرافي يعتبر موضوعاً ذا صلة كبيرة بمجال اختصاص الرابطة، فإن المحاولة التي بذلت لاشتراك الرابطة الدولية لتقدير الأثر في مؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية الذي انعقد في عام ١٩٩٤ لم يحالفها النجاح.

التعاون مع برامج الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها المتخصصة

تركز تعاون الرابطة الدولية لتقدير الأثر مع منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز بالدرجة الأولى على التعاون مع تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (السابق) ومع البنك الدولي وبصفة خاصة إدارته المعنية بالبيئة، ومع برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

كان مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بوصفه مركزاً لتنسيق تقييم التكنولوجيا داخل منظومة الأمم المتحدة، المدخل الطبيعي لمشاركة الرابطة الدولية لتقدير الأثر في عملية التقييم المذكورة ودعيت المنظمة لتنظيم حلقة دراسية عقدها مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بالمقر الرئيسي للأمم المتحدة بشأن تنمية التكنولوجيا ونشرها في البلدان النامية كما تم تمثيل مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية كمتحدث في الجلسة العامة الافتتاحية في اجتماع الرابطة الدولية لتقدير الأثر المعقود في عام ١٩٩١ في إيربانا في اليوناني.

وقد عملت الرابطة الدولية لتقدير الأثر في دأب لتعزيز مبادرة أخرى قام بها مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية نتج عنها في عام ١٩٩٥ تكوين الرابطة الدولية لمؤسسات التقييم والتبؤ في مجال التكنولوجيا. وتعاونت المنظمة مع موظفي مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في إعداد ورقاتهم للمعلومات الأساسية لمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية. غير أنه تم بعد المؤتمر إعادة تشكيل مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وتهميشه وظيفة تقييم التكنولوجيا. ومن المتصور أنه يمكن للرابطة الدولية لتقدير الأثر أن تقوم بدور في إعادة التركيز على هذا النشاط داخل منظومة الأمم المتحدة.

البنك الدولي

بالإضافة إلى تقييم الأثر البيئي، ركز البنك الدولي على التنمية القائمة على المشاركة في السنوات الأخيرة. ويتفق الموضوعان إلى حد كبير مع اهتمامات الرابطة الدولية لتقدير الأثر. وكانت إدارة البيئة التابعة للبنك الدولي قد تولت في عام ١٩٩٢ رعاية الاجتماع السنوي للرابطة الذي انعقد في واشنطن العاصمة وفيما بعد نال السيد روبرت غودلاند، كبير أخصائي الإيكولوجيا فيها، جائزة روز هولمان التي تقدمها الرابطة الدولية لتقدير الأثر تقديراً لخدمته الممتازة في مجال تقييم الأثر وانتخب رئيساً للرابطة الدولية لتقدير الأثر للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥. كما قام البنك الدولي بدور رئيسي في اجتماع الرابطة الدولية لتقدير الأثر المعقود في عام ١٩٩٥ بمدينة ديربان بجنوب أفريقيا، وساهم بموارد كافية لدعم مشاركة الأعضاء من البلدان النامية.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

ومن الأمثلة المبكرة للمساهمة التي يقدمها أعضاء الرابطة الدولية لتقدير الأثر خدمات الخبرة الاستشارية التي كان يقدمها السيد جون هورجيري من مؤسسة الموارد البيئية المحدودة، في لندن بشأن "إجراءات التقييم البيئي في منظومة الأمم المتحدة" (نيسان/أبريل ١٩٩٠). ويتعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع الرابطة الدولية لتقدير الأثر منذ عام ١٩٩٣ في عدة مشروعات مشتركة شملت مؤتمراً عقد في باريس عن حالة تقييم الأثر البيئي، حضره عدة أعضاء من الرابطة حلقات عمل إقليمية بشأن تقييم الأثر البيئي كذلك التي انعقدت في ليفينغستون بزامبيا في نيسان/أبريل ١٩٩٤، ودورة نظمت بشأن تقييم الأثر في أفريقيا أثناء الاجتماع السنوي الذي انعقد بمدينة كيبك، وأهم من ذلك البدء في إجراء دراسة استعراضية دولية كل سنتين عن "فعالية تقييم الأثر البيئي" بالتعاون مع الرابطة الدولية لتقدير الأثر وحكومة كندا. ونال رئيس فرع البيئة والاقتصاد ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة جائزة روز هولمان في عام ١٩٩٥ ودعيت المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لتكون المتحدثة الرئيسية في الاجتماع السنوي لعام ١٩٩٥ الذي انعقد في ديربان بجنوب أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، قدم مكتب أمريكا الشمالية الدعم لمبادرة لحماية السكان الأصليين اشترك فيها أعضاء الرابطة الدولية لتقدير الأثر.

الأنشطة الأخرى ذات الصلة

يمكن الإشارة إلى أنشطة مماثلة اضطلعت بها الرابطة الدولية لتقدير الأثر فيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كالدعم الذي قدمه صندوق تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية إلى اجتماع شنげهاي في عام ١٩٩٣ ودور جهة الوصل الذي قام به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اجتماع بريسبان باستراليا. وتسعى الرابطة حالياً لإيجاد السبل لتمديد وتوسيع نطاق تعاونها مع منظومة الأمم المتحدة، وتوفير مزيد من الفرصة لمشاركة أعضائها في تلك الأنشطة، لا سيما في البلدان النامية. وينبغي ملاحظة الدور والمبادرات التي يقوم بها أعضاء المنظمة على المستوى الفردي أيضاً، مثل الخبرة الطويلة المتوفرة لأحد هم بجامعة أباردين باسكتلندا في تدريب العاملين بمنظمة الصحة العالمية على تطبيق نهج تقييم الأثر البيئي في مجال الصحة البيئية.

٣ - المجلس الدولي لبحوث البناء ودراساته ووثائقه

(مركز استشاري خاص)

خلال الفترة قيد الاستعراض تابع المجلس الدولي لبحوث البناء ودراساته ووثائقه الاضطلاع بمهامه التي تمثل في خدمة أعضائه من خلال تشجيع وتسهيل التعاون الدولي وتبادل المعلومات في مجالات البحث وتطوير التكنولوجيا والوثائق في ميدان البناء والتشييد.

ويضم المجلس في عضويته ٤٥٠ مؤسسة وخبراء فردياً في نحو ٧٠ دولة في جميع أنحاء العالم.

ويكاد يكون كل معهد رئيسي لبحوث البناء فرعا من عائلة المجلس الدولي المذكور أعلاه. وخلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣، نمت عضوية المجلس في اتجاهات جديدة فضلت عناصر تنتمي إلى حلفيات جديدة تشمل أكثر من ١٥٠ جامعة ومدرسة تقنية بالإضافة إلى مراكز التوثيق، والمؤسسات، والمقاولين، والخبراء الاستشاريين، ومنظمات التوحيد التقني، والرابطات المهنية، والمهندسين المعماريين، ومكاتب قوانين التشييد وإدارات المباني في المصارف بالإضافة إلى مجموعة من نواعيات أخرى من المنظمات.

وقد شقت الأنشطة الرئيسية طريقها من خلال شبكة من اللجان العاملة ومجموعات العمل حيث ركز الخبراء من بلدان مختلفة خبراتهم الجماعية على المواضيع التي تربطها صلات حالية مع المعارف العلمية والتقنية ومجالات التشريع والمقاييس وما إلى ذلك.

كما غطى المضمون المطرود أوسع منظور ممكن في مجالات رئيسية على نحو ما يتضح من التقسيم التالي:

- (أ) الهندسة الهيكيلية ومواد البناء وتكنولوجيا البناء;
- (ب) الإدارة المعمارية;
- (ج) فيزياء البناء، والطاقة، والصحة والمناخ الداخلي;
- (د) الإدارة، والتنظيم، واقتصاديات التشييد وجوانبه القانونية;
- (ه) الإسكان والتخطيط;
- (و) البلدان النامية;
- (ز) تكنولوجيا المعلومات والتوثيق واستخدامات الحاسوب;
- (ح) إدارة النوعية.

المعلومات والوثائق

ما برح مجال إدارة ونقل وثائق ومعلومات البناء يحتل مكانة رئيسية في صدارة الأدوار التي يضطلع بها المجلس الدولي. بل إن تلك المنظمة بدأت حياتها بوصفها رابطة توثيق دولية في مجال البناء.

وفي إطار اللجان التي تعالج مسائل المعلومات، توجد أفرقة عاملة معنية بالدوريات الأساسية والمصطلحات وقواعد البناء ونظم التصنيف ونماذج المبني وبيانات المنتجات وما إلى ذلك.

وكان المجلس الدولي لبحوث ودراسات ووثائق البناء هو الجهة القائمة على أمر الشبكة الدولية لبيانات التشييد (ICONDA) وهي القاعدة الدولية للبيانات المذكورة التي يقوم بتشغيلها مركز معلومات المساحة والتسييد في شتوتغارت، ألمانيا.

المؤتمرات والندوات

كان من الطبيعي أن يفيد المجلس الدولي من المجتمعات بوصفها وسيلة لتبادل فعال للمعارف العلمية. وتجتمع معظم اللجان ومجموعات العمل سنويًا أو كل سنتين على الأقل.

المنشورات

يرى المجلس الدولي أن من واجباته الأساسية أن يضفي شكلا دائمًا على نتائج أنشطته. ومن ثم يأتي ذلك التدفق المستمر الذي يتمثل في نشر التقارير الفنية وواقع الاجتماعات والتوصيات والسجلات. والمجلس على ثقة بأن التقدم الفعلي الذي تم إحرازه خلال الفترة المستعرضة سيصب في مصلحة أعضائه.

٤ - اتحاد المحاميات الدولي (مركز استشاري خاص)

تم تشكيل اتحاد المحاميات الدولي في عام ١٩٤٤ وحصل على المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٥٤. ومنذ تقديمها في عام ١٩٩١ تقريره الأخير الذي يقدم كل أربع سنوات، ظل اتحاد المحاميات الدولي ينمو فأصبح يضم في عضويته أو الانتساب إليه ٧٨ بلداً.

والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها اتحاد المحاميات الدولي وتنبع من الولاية الواردة في دستوره هي: (أ) إقامة علاقات دولية ودية على أساس المساواة والاحترام الكامل لجميع الشعوب؛ (ب) الترويج لدراسة القانون المقارن؛ (ج) تعزيز مبادئ وأهداف الأمم المتحدة من حيث أبعادها القانونية والاجتماعية؛ (د) دعم وتعزيز رفاه المرأة والطفل من منطلق الإدراك بأن هذا الرفاه يتوقف عليه سعادة البيت ومتانة الأسرة. ولتحقيق هذه الأهداف، دأب اتحاد المحاميات الدولي وعضواته على العمل من أجل أن يتم إقرار تشريعات على غرار تلك التي فتحت وأتاحت أمام المرأة فرصاً في الميادين السياسية والمدنية والتربيوية فضلاً عن ميادين الصناعة والأعمال التجارية والمهن.

وكان من المساعي الناجحة للاتحاد تحقيق تشيريات للنهوض بحقوق المرأة وحماية المرأة والطفل. وقد واصل مكافحة التمييز العنصري، لا ضد المرأة فحسب ولكن ضد البشر قاطبة. وعارض بفعالية عدم التكافؤ في إقامة العدل. ولهذه الغايات، تعاون الاتحاد مع الهيئات التنفيذية في الأمم المتحدة ومع منظمات غير حكومية أخرى تتوكى نفس المبادئ والأهداف.

ويعتز اتحاد المحاميات الدولي بأنه يضم في عضويته بعض الزعيمات الجليلات في العالم: الأونرابل أنجي بروكس من ليبيريا وهي واحدة من رئيساتنا السابقات كما أنها ثانية امرأة على الإطلاق تشغل منصب رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة وهلفي سبيلا من فنلندا وهي بدورها رئيسة سابقة لنا كما أنها أول امرأة تتولى منصب الأمين العام المساعد للأمم المتحدة؛ والدكتورة مهارانغيرز مانوتشريان من جمهورية إيران الإسلامية وكانت بدورها واحدة من رئيساتنا وقد فازت في عام ١٩٦٨ بإحدى الجوائز الست لحقوق الإنسان التي قدمتها الأمم المتحدة. ويضم الاتحاد كذلك عددا آخر من القيادات المرموقة بمن فيهن قاضيات بالمحاكم العليا ومسؤولات حكوميات عددهن أكثر من أن يحصى.

وقد حافظ الاتحاد الدولي على تواجده في نيويورك وجنيف وفيينا من خلال ممثلات دائمات يحضرن الاجتماعات ويعملن مع الأمانات في كل موقع. وما برح الاتحاد يوفد بانتظام عضوات منه للمشاركة في الاجتماعات المتاحة أمامه في لجنة حقوق الإنسان، ولجنة مركز المرأة، ولجنة المخدرات وللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري ودورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي حيث يقدم الأعضاء توصيات من أجل تنفيذها عمليا. كما قدم الاتحاد أوراقا بحثية في المؤتمر المعقود كل سنتين جاءت تعبيرا عن أنشطة عضواته في تلك الاجتماعات وكانت بعنوان "المرأة في مجال السياسة ودورها في بناء الدول"، "إيذاء المرأة والتغيرات المطلوبة من جانب الهيئات التنفيذية والتشريعية والقضائية لمنع استمراره"، "التطورات الأخيرة في التشيريات المتصلة بالطفل في هونغ كونغ" ثم "تقرير عن الحقوق الدستورية للمرأة في أفريقيا: مشاكل التنفيذ".

وقد عمل الاتحاد الدولي على تكثيف أنشطته في لجنة مركز المرأة، ولجنة حقوق الإنسان، ولجنة التنمية المستدامة، ولجنة السكان والتنمية ولجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة كما عمل الاتحاد بصورة وثيقة مع اليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومنظمة العمل الدولية فشارك في دورتها ٧٨ في عام ١٩٩١. وفي سياق عمله مع هذه الهيئات، أتاح الاتحاد الدولي أيضا خبرات عضواته لتلك الهيئات في الميدان القانوني ومهاراتهن المهنية في وضع البرامج وصوغ المقترنات من أجل التشيريات ووثائق الأمم المتحدة في مجال الاستراتيجيات التطلعية وخاصة فيما يتعلق بمجال التنفيذ. كما حرصت اللجنة التنفيذية للاتحاد على تأييد واعتماد وتبني أعمال اللجنة الفرعية المعنية بالمرأة والرجل في إطار المشاركة للعمل من أجل المساواة، التابعة للجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بمركز المرأة التي يشارك الاتحاد في رئاستها من خلال ممثلته لدى الأمم المتحدة وأيد كذلك أعمال مسؤولته لصالح المنظمة الدولية لصحة الأسرة.

وكانت هذه اللجان قد شاركت بفعالية في المؤتمرات التحضيرية للجنة مركز المرأة فيما يتعلق بالأعمال التي سبقت انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين والإفادة من أوجه التقدم ومن المقترنات التي كان قد شهدتها مؤتمر نيروبي العالمي لاستعراض وتقدير منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم. وكان الاتحاد ومما زال يمثل عنصر الابتكار في مفهوم المشاركة الذي بدأ بين النساء والرجال ثم اتسع نطاقه ليشمل مشاركة المجتمع المدني مع الحكومات ومن ثم تقدم شوطاً أبعد إلى المشاركة بين الدول. ولهذه الغاية، قامت مندوبات الاتحاد الدولي لدى الأمم المتحدة بإعداد مقالات مطبوعة وبنشر معلومات وتنظيم اجتماعات وعقد حلقات عمل ومؤتمرات وصياغة مقترنات، فضلاً عن العمل في هذا المجال مع أعضاء لجنة مركز المرأة والأمانة العامة للأمم المتحدة والهيئات الفرعية التابعة للأمم المتحدة.

على أن أبرز جهود اتحاد المحاميات الدولي تمت في دول أفريقيا حيث عمل الاتحاد الدولي في طليعة المنجزات المشهودة دعماً لحقوق النساء وعائلاتهن. وقامت عضوات الاتحاد في نيجيريا بالدفاع عن النساء الشابات المودعات في السجون وعلى تقدير مدد احتجازهن. كما تحقق النجاح لحملتهن القوية في مكافحة المخدرات على نحو ما حدث في غانا. وشاركت عضوات الاتحاد كذلك في المساعي الرامية لتحسين مشاكل اللاجئين في شرق أفريقيا حيث يوجد للاتحاد مكتب لهذا الغرض في نيروبي، كينيا. فضلاً عن تعاونهن مع الجهود التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وشارك الاتحاد في توقيع النص النهائي للبيان المتعلق بالنساء والأطفال اللاجئين والمشردين المقدم إلى لجنة مركز المرأة، فيينا، 1991، كما اضطلع بدور محوري في تنظيم اللجنة الأفريقية لمكافحة الممارسات التقليدية الضارة بصحة المرأة والطفل.

وعمل الاتحاد، في ضالله ضد التمييز العنصري، في مجالات السكان الأصليين، والمواد والعقاقير المخدرة، والطفلة الأنشى وحقوق الأقليات. وقدمت عضوته قرارات عرضت على اللجنة الفرعية المعنية بمنع التمييز وحماية الأقليات كما اعتمدتتها اللجنة المذكورة في عام 1993 وخاصة فيما يتعلق بالحق في محاكمة عادلة وفي الحصول على تعويض. وفي المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، فيينا، 1993، واصل الاتحاد تأييده للتشریعات التي تقر حقوق المرأة والإرث للأرامل وإلغاء ممارسات معينة تجري في مجال الترمل. وفي باكستان، قدم الاتحاد الدولي خدمات لمكاتب المحامين في إطار مكافحة العنف ومساعدة النساء اللائي أودعن السجن بموجب قوانين متحيز حسب نوع الجنس. وشارك الاتحاد الدولي في الحلقة الدراسية الإقليمية الأولى المعنية بالممارسات التقليدية التي تؤثر على صحة المرأة والطفل التينظمها الأمين العام للأمم المتحدة في بوركينا فاسو، كما تعاون مع مركز استقلال القضاة والمحامين على رصد المضايقات وحالات الاضطهاد التي يتعرضون لها في جميع أنحاء العالم وإبلاغ الأمم المتحدة عنها.

ويقوم اتحاد المحاميات الدولي بنشر معلومات من هيئات ووكالات الأمم المتحدة من خلال عقد الحلقات الدراسية والاجتماعات التي تتناول القضايا والمشاكل الراهنة وكذلك من خلال المنشورات الصادرة كل سنتين بالإضافة إلى رسالته الإخبارية الصادرة مرتين في السنة. ويتمتع اتحاد المحاميات الدولي بمركز فريد في مجتمع المنظمات غير الحكومية بالأمم المتحدة حيث يقدم خبراته القانونية إلى الهيئات والجان

والمنظمات غير الحكومية الأخرى فيما يتعلق بتفسير القوانين والقواعد والأنظمة وفي المساعدة في صياغة التوصيات والقرارات.

٥ - رابطة القانون الدولي

(مركز استشاري خاص)

مقدمة

تاريخ الرابطة

أنشئت رابطة القانون الدولي في تشرين الأول/أكتوبر ١٨٧٣ في بروكسل تحت اسم رابطة إصلاح وتدوين قانون الدول. وتم اعتماد الاسم الحالي في عام ١٨٧٥.

وعلى مدى السنوات العشر الأولى، كانت مؤتمراتها تعقد سنويًا وبعد ذلك انتظم عقدها كل سنتين بصورة عامة. وحتى المؤتمر الرابع المعقود في عام ١٩٥٨، لم يعقد خارج أوروبا سوى خمسة اجتماعات، أربعة منها عقدت في الولايات المتحدة الأمريكية فيما عقد الخامس في بوينس آيرس (١٩٢٢). وفي الآونة الأخيرة عقدت مؤتمرات في طوكيو (١٩٦٤)، وبوينس آيرس (١٩٦٨)، ونيويورك (١٩٧٢)، ونيودلهي (١٩٧٤)، وماهيا (١٩٧٨)، ومونتريال (١٩٨٦)، ومسؤول (١٩٨٢)، وبرود بيتش/كونينز لاند (١٩٩٠) ثم القاهرة (١٩٩٢) بينما عقدت المؤتمرات المتبقية في أوروبا.

وصدر إذن بإنشاء فروع في عام ١٩١٠ وكان أولها الفرع المنشأ في هولندا، وأعقبه الفرع الألماني في عام ١٩١٢. وقبل الحرب العالمية الثانية، كان قد أنشئت فروع أخرى في الولايات المتحدة والنمسا وبلجيكا (مع لكسنبرغ) والدانمرك وفرنسا وإيطاليا واليابان والنرويج وبولندا والسويد وسويسرا ويوغوسلافيا.

الأهداف

بموجب دستورها، تشمل أهداف الرابطة دراسة وتبسيط وتعزيز القانون الدولي العام والخاص، ودراسة القانون المقارن، وطرح المقترنات لحل النزاعات القانونية، وتوحيد القانون وتعزيز التفاهم والتوايا الحسنة على المستوى الدولي.

العضوية

في نهاية فترة الإبلاغ، توسيع الرابطة لتشمل ٤٠٠٠ عضو: نحو ١٥٠ من ٦٠ بلداً (حيث لا توجد فروع للرابطة) وهم منضمون مع المقر بينما يوجد العدد المتبقى في ٤٢ فرعاً إقليمياً منها فرعان في أمريكا الشمالية و ٥ في أمريكا الوسطى والجنوبية و ١٠ في آسيا وفرع واحد في أوقيانيا وفرعان في أفريقيا و ٢٢ فرعاً في أوروبا.

أساليب العمل

وصفت رابطة القانون الدولي بأنها بمثابة مختبر لتطوير القانون الدولي، وتدار أنشطتها من المقر في لندن ويجتمع مجلسها التنفيذي مرتين في السنة ويتم العمل الأكاديمي ولا سيما في حالة الجان الدولي بتوجيه مدیر الدراسات في الرابطة.

الأنشطة

محور أنشطة الرابطة هو سلسلة المؤتمرات التي تعقد مرة كل سنتين، ومن أجلها تعد الرابطة تقارير لمناقشتها وغالباً ما أسفرت عن صدور قرارات كان لها تأثير ملموس على تطوير القانون الدولي. وخلال فترة الإبلاغ (١٩٩٣-١٩٩٠) عقد مؤتمراً كان الأول في عام ١٩٩٠ في بروود بيتش، كويزنس لاند فيما عقد المؤتمر الآخر بالقاهرة في عام ١٩٩٢.

وقد أسفرت المؤتمرات المذكورة أعلاه عن تقديم التالي:

تقرير ختامي عن "الرصد الدولي لممارسات حقوق الإنسان في ظل حالات الطوارئ" و "مبادئ توجيهية للهيئات القائمة برصد احترام حقوق الإنسان خلال حالات الطوارئ"، وهما موجهان إلى الأمين العام للأمم المتحدة، والمدير العام لمنظمة العمل الدولية، والأمين العام لمجلس أوروبا والأمانة العامة لمنظمة الدول الأمريكية، والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، وغيرهم من المديرين التنفيذيين للمنظمات غير الحكومية ذات الاهتمام الخاص بالموضوع:

(ب) التقرير التاسع والختامي والبروتوكولات الثلاثة للسكوك السابق إعدادها وبوصفها النظام الأساسي للجنة الدولية للتحقيق الجنائي والنظام الأساسي لمحكمة جنائية دولية. والبروتوكولات الثلاثة ذات الصلة كانت البروتوكول الثاني الذي يغطي الدفع المقرر الأخذ بها في الاختصاص الجنائي الدولي، والبروتوكول الرابع الذي يعالج قواعد الأثبات والضبط والتفتيش والاستدعاءات والتحفظ والقبض، والبروتوكول الخامس يتعلق بإيفاد العقوبات والأحكام الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية واللجنة الدولية للتحقيق الجنائي وهو موجه إلى الأمين العام للأمم المتحدة مشفوعاً بالطلب بأن تتاح الوثائق للنظر فيها من جانب (أ) المجلس الاقتصادي والاجتماعي و(ب) ممثلو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة:

(ج) تقرير مشروع الاتفاقية المتعلقة بموضوع "الجوانب القانونية من مراقبة حركة الطيران" موجه إلى منظمة الطيران المدني الدولي؛

(د) التقرير ومشروع الصك المتعلق بموضوع "وضع صك دولي يتعلق بحماية البيئة من الأضرار الناجمة عن الأنشطة الفضائية" وهو موجه إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية؛

(ه) التقرير ومشروع الإعلان المتعلقان بموضوع "مبادئ القانون الدولي بشأن تعويض اللاجئين" وهو موجهان إلى الأمين العام للأمم المتحدة مشفوعين بالطلب بأن يتم تعميم الإعلان، بالإضافة إلى التقرير، على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والأمانة العامة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) وعلى الهيئات الدولية المعنية الأخرى؛

(و) تقرير اللجنة المعنية بحصانة الدول وهو استعراض للتطورات المستجدة أخيراً في هذا الميدان فيما يتعلق بمشروع المواد التي أعدتها لجنة القانون الدولي بالمقارنة مع مواد مشروع اتفاقية مونتريال لرابطة القانون الدولي لعام ١٩٨٢، وهو موجه إلى لجنة القانون الدولي.

وقد عمد المؤتمر الرابع والستون لرابطة القانون الدولي (برودبيتش)، في جلسته الافتتاحية المعقدة في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٠، إلى إدانة الإجراءات التي اتخذتها حكومة العراق مما أدى إلى صدور قرارات مجلس الأمن ٦٦٠ (١٩٩٠) المؤرخ ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ و ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ و ٦٦٢ (١٩٩٠) المؤرخ ٩ آب/أغسطس ١٩٩٠ و ٦٦٤ (١٩٩٠) المؤرخ ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٠ ولا سيما غزو الكويت وادعاء ضمها والتهديدات التي لحقت حياة وأمن رعايا دول ثلاثة ضمن حدود العراق والكويت، فضلاً عن التأييد القوي لجميع التدابير المشروعة المتخذة لإنفاذ الامتثال لقرارات مجلس الأمن.

أما التقارير الأخرى المقدمة إلى المؤتمرات في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٢ فشملت أعمال اللجان الدولية التابعة لرابطة القانون الدولي بشأن ما يلي:

(أ) التحكيم التجاري الدولي؛

(ب) قانون الميراث الثقافي؛

(ج) النظام الاقتصادي الدولي الجديد؛

(د) الجوانب القانونية من التلوث الجوي عبر مسافات بعيدة؛

(ه) الجوانب القانونية من الاختصاص خارج الإقليم؛

(و) الجوانب القانونية لبني وحماية الأطفال فيما بين البلدان؛

(ز) تنظيم الأوراق المالية؛

(ح) القانون النقدي الدولي؛

(ط) **الحياد البحري:**

(ي) **المناطق الاقتصادية الخالصة:**

(ك) **تشكيل القانون الدولي العرفي (العام):**

(ل) **قانون مراقبة الأسلحة ونزع السلاح:**

(م) **الجوانب القانونية للتنمية المستدامة.**

وإضافة إلى جلسات العمل للجنة رابطة القانون الدولي، وقد تم نشر تقاريرها ومناقشاتها في تقارير المؤتمرات المعقدة كل سنتين (المجلدان ٦٤ و٦٥)، عقدت حلقات عمل بشأن المواضيع التالية:

(أ) **تجديد محكمة العدل الدولية:**

(ب) **حقوق العبور في المعايير والأربحيات:**

(ج) **تغير النظم وانحلال الدول: النتائج المتترتبة بالنسبة للنظام الدولي؛**

(د) **القانون الإسلامي والقانون الدولي؛**

(ه) **عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي؛**

(و) **الاتجاهات المتغيرة في قانون التجارة العالمية.**

وفي عام ١٩٩٢، وفيما يتعلق بعقد الأمم المتحدة للقانون الدولي، كان من المشاريع المقترحة للرابطة تعيين "مكتبة أساسية" تكون عبارة عن مجموعة من كتب القانون الدولي يتم توزيعها على الدول الحديثة الاستقلال وغيرها من الدول التي يرجح أن تكون مفتقرة إلى مثل هذه المواد الأساسية أو المستكملة مما يؤدي إلى تيسير وتعزيز تطوير القانون الدولي. وقد أمكن الحصول على تمويل المشروع في عام ١٩٩٣.

وثمة مشروع مقترن آخر وهو إجراء دراسة عن نظام عالمي جديد في ظل القانون يضطلع بها مجموعة تتكون أساساً من شباب القانونيين في إطار تمثيل كبير من البلدان النامية.

وفي عام ١٩٩٣، عقدت الرابطة أول مؤتمر إقليمي أوروبي لها في بودابست (٥-٢ تشرين الأول / أكتوبر). وكان موضوعه "تحول أوروبا: وأثره على القانون الدولي". أما المباحث التي طرحت للنظر في أفرقة ومجموعات النقاش فشملت "حقوق الإنسان وحقوق الأقليات وحماية اللاجئين: قضية التعريف والتنفيذ والرقابة" ثم "القانون البيئي الدولي" فيما يتصل بالقانون النووي والتلوث الجوي وقانون المياه والقيود على تصدير التلوث والتعاون الدولي في المسائل البيئية الناجمة في وسط وشرق أوروبا. ونشرت ورقات مختارة في: *Acta juridica Hungarica*

وعلى مدى الفترة التي يشملها هذا التقرير، ظلت الصلة المعتادة مستمرة مع المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية في باريس، وشارك أعضاء الرابطة في أنشطة شتى بالتعاون مع الأمم المتحدة وبدعم منها، بما في ذلك المشاركة في الاجتماعات والأنشطة التي أشرف عليها الأمم المتحدة ووكالاتها وهيئاتها الفرعية.

وصدرت نسخ مجانية من تقارير مؤتمري الرابطة المعقودين في عام ١٩٩٠ (كويز لاند) و ١٩٩٢ (القاهرة) موجهة إلى:

(أ) الأمم المتحدة، مكتبة داغ هرشولد، نيويورك؛

(ب) مكتب الأمم المتحدة في جنيف؛

(ج) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) باريس؛

(د) المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية، باريس؛

(ه) لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي؛

(و) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نيروبي؛

(ز) المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص، روما؛

(ح) المعهد الدولي للقانون الإنساني، سان ريمو؛

(ط) الصليب الأحمر الدولي، حركة الهلال الأحمر، جنيف؛

(ي) قصر السلام، لاهاي؛

(ك) مؤتمر لاهاي المعنى بالقانون الدولي الخاص، لاهاي:

(ل) منظمة الطيران المدني الدولي، مونتريال:

(م) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، روما:

(ن) مجلس أوروبا، ستراسبورغ.

٦ - رابطة الشيوخ الدولية

(مركز استشاري خاص)

أسست مارجوري ثورن بورخارت رابطة الشيوخ الدولية ذات المركز الاستشاري الخاص عام ١٩٦٣. وتعتقد السيدة بورخارت أنه يمكن تحقيق السلم والتفاهم العالمي بين بقيادة الشيوخ في مختلف أنحاء العالم. والرابطة منظمة مستقلة مفتوحة لجميع الكبار بصرف النظر عن الجنسية أو العرق أو المذهب أو الوضع الاقتصادي. وأهداف الرابطة هي أن تستخدم كعامل حفاز ومنتدى لتبادل الأفكار بين الكبار ذوي الآراء الرشيدة بشأن القضايا العالمية؛ وإقامة سبل للاتصال الودي فيما بين الكبار من أجل التعليم والتنمية الثقافية؛ وتعزيز مكانة الكبار في الشؤون العالمية عن طريق إلقاء من حكمتهم وخبرتهم؛ والتعاون مع الوكالات غير الهدافة للربح والوكالات الحكومية للعمل من أجل رفاه وسعادة الكبار في جميع أنحاء العالم.

وتمثل الرابطة حالياً أعضاءً في القارات الخمس جميعها. كما توفر شبكة عالمية من منظمات الحكومات والشركات والصناعات والأفراد في العالم أجمع.

وعقد الرابطة مؤتمرات كل سنتين: عقد مؤتمر عام ١٩٩٠ في غوادلاخارا، المكسيك؛ وعقد مؤتمر عام ١٩٩٢ في فانكوفر، كندا. والغرض من عقد المؤتمرات هو الجمع بين ممثلين من جميع البلدان لمناقشة قضايا واهتمامات الشيوخ في جميع أنحاء العالم.

البرامج السنوية

أسست رابطة الشيوخ الدولية جائزة مارجوري ثورن بورخارت إحياءً لذكرى مؤسستها وأول رئيسة لها ساهمت إسهاماً كبيراً في إغناء حياة المسنين. وتُمنَّح الجائزة لمتطوع بارز أُسِّمِّيَّ إسهاماً كبيراً في جهوده من أجل رفاه وسعادة الكبار في جميع أنحاء العالم.

ويستخدم مهرجان بورخارت الدولي السنوي كملتقى للجمع والتَّوحيد بين الشيوخ من جميع الطوائف العرقية. والمهرجان يوم غني بالترفيه الثقافي والعروض العرقية ووليمة لذوق الأكلات الخاصة تقدِّمها لجميع المثاثل الثقافية والعرقية.

وتعالج المنتديات اهتمامات عالمية تتصل بقضايا الشيوخ ورفاه جميع الشعوب. وقد تناول المتكلمون قضايا الرعاية الطبية والضمان الاجتماعي والإسكان والتأمين الصحي والأحداث الراهنة التي تمس الشيوخ.

وتقدم الرسالة الإخبارية الفصلية "المنتدى" تقريراً عن أنشطة الرابطة؛ ومعلومات عن قضايا الشيوخ من بلدان العالم أجمع؛ وأنشطة الأمم المتحدة. وتعمل هذه الرسالة الإخبارية كحلقة اتصال بين الأعضاء والفروع والمنظمات في جميع أنحاء العالم.

وترعى الرابطة بالاشتراك مع منظمات شيوخ أخرى عدة أنشطة سنوية منها (على سبيل المثال لا الحصر): احتفالات التراث الأفريقي - الأميركي (نشاط شهر شباط/فبراير)؛ مهرجان المسنين الآسيويين والمسنين من جزر المحيط الهادئ؛ برنامج التراث الأميركي اللاتيني؛ وبرنامج شيوخ وسط المدينة السنوي الذي يقدم معلومات للشيوخ ومقدمي الرعاية الصحية، والمُقعدين وأوْ فاقدي إحدى الحواس ولأصدقائهم.

ويحث برنامج الرابطة الشيوخ على العمل داخل مجتمعاتهم المحلية لضمان رفاه والصحة للجميع، ولضمان تفهم الاختلافات وإيلاء الاهتمام للمتطلبات البسيطة للحياة اليومية.

برنامِج الصحة/العاافية: اشتراك الرابطة في تمويل شريط فيديو بعنوان "أمراض القلب والأوعية الدموية عند كبار السن". وسيوزع هذا الفيديو على نطاق عالمي لتعليم اكتساب العافية، وكيف يعتني المرء بجسمه.

وحضرت الرابطة مؤتمرات سنوية لمنظمات غير حكومية، وإدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة للأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٣-١٩٩١.

وأنشأت الرابطة شبكة عالمية النطاق من الأفراد المعنيين، والفروع والمنظمات الأعضاء، وبرزت كصوت رئيسي للشيوخ على نطاق عالمي.

ونقتبس هنا كلاماً لمؤسسة الرابطة: "لا تعرف الشيخوخة أي فروقات بين الحدود الجغرافية وبين التقسيمات السياسية - فأواصر السن توحد الجميع".

وقد أنشئت الرابطة في كاليفورنيا في عام ١٩٦٣ كمنظمة غير هادفة للربح مناسبة للأمم المتحدة.

وكما جاء في ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، "من الجوهرى تعزيز تنمية العلاقات الودية بين الدول" "واطراود مراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها".

٧ - المنظمة الدولية للألعاب الرياضية للمعوقين (مركز استشاري خاص)

تتألف عضوية المنظمة الدولية للألعاب الرياضية للمعوقين من أكثر من ٣٥ بلداً منتشرة عبر القارات الخمس. والهدف الرئيسي للمنظمة هو تطوير وتشجيع الألعاب الرياضية للبُلَّر والأقزام وعدد كبير من الأشخاص المعوقين على الأصعدة المحلية والإقليمية والوطنية والدولية.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف، تساعد المنظمة كل بلد على وضع برامج لاكتشاف الرياضيين المحتملين وفهم مشاكل هؤلاء الرياضيين، وبالتالي تقديم المساعدة لوضع مجموعة من القواعد يراعيها هؤلاء الرياضيون لكي يتمكنوا من التنافس المجدى.

وتتطلب هذه البرامج من المنظمة إجراء بعض التعديلات الطفيفة في الجهود التي تبذلها البلدان الأكثر تقدماً في إقامة ألعابها الرياضية والتوجه إلى بلدان العالم الثالث لمساعدتها في تطوير برامجهما الخاصة، وبالتالي التمكن من التنافس على المستوى العالمي.

ويجري تسجيل أرقام قياسية عالمية باستمرار، نتيجة تحقيق تفوق أكبر في هذه الألعاب الرياضية. وهذا غير كاف، في حد ذاته، رغم أنه مثير، إذ يستطيع ذلك أنه إذا كان بإمكان المعوقين جسدياً التوصل إلى هذه المستويات من الأداء الرياضي البارز، فمن الواضح أنه لا ينبغي التمييز ضدهم في سوق العمل أو في المجتمع بشكل عام.

وقد اتخذت المنظمة الدولية للألعاب الرياضية للمعوقين هدفاً لها، عن طريق برامج ترويجية شتى، إثبات المستويات الرفيعة لإنجازات رياضيتها، لكي ينبعق تفهم أكمل للأشخاص المعوقين على نطاق دولي.

وبوصفها منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تستطيع المنظمة، بالنيابة عن شبكتها في الأمم المتحدة، تبادل الأفكار مع المنظمات الأخرى التي لها اتصالات في بلدان مختلفة. ويمكن تبادل الاستفادة من هذه الاتصالات لغرض تحقيق أهداف مشتركة تقوم على حب الغير. وفي بعض البلدان، لا يزال تشجيع الأشخاص المعوقين صعبا نتيجة نظرية قديمة تؤدي إلى عدم اعتراف اجتماعي بإمكانات الأشخاص المعوقين، وقد استخدمت المنظمة الألعاب الرياضية كوسيلة للإطاحة بالتعصب الأعمى الموجود في بعض القطاعات على نطاق عالمي والذي يجب التغلب عليه. وأتاحت الأمم المتحدة للمنظمة إيجاد حلول لهذه المشكلة، وذلك باتصالها بمنظمات غير حكومية أخرى ذات مقاصد مماثلة في مناطق مختلفة، على نطاق دولي. وقد وجدت الأشخاص في المنظمات غير الحكومية الأخرى متفتحين جداً ومستعدين للمساعدة. وبالتالي، كانت النتائج الإيجابية لتفاعل المنظمة مع هذه المنظمات غير الحكومية متبدلة. كما تعلمت المنظمة الكثير من بعض الاجتماعات المقررة التي عقدت في الأمم المتحدة للمنظمات غير الحكومية. ولقد كانت المنظمة أساساً نشطة جداً في مجال تبادل الآراء مع المنظمات غير الحكومية الأخرى، ووُجدت أن هذا التفاعل مثمر جداً.

وباختصار، فإن المنظمة هي منظمة دولية للألعاب الرياضية تشجع الألعاب الرياضية للمعوقين، وبهذا فهي لا تعزز الاعتداد بالنفس على الصعيد الدولي فحسب، بل تعزز كذلك التفاهم باسم جماعات المعوقين دولياً، وذلك بالاتصال بالمنظمات غير الحكومية الأخرى وبحضور الاجتماعات التي يمكن خلالها تعزيز الأهداف المشتركة بطريقة أكثر فعالية وعلى نطاق دولي. وقد كانت تجربتنا في الأمم المتحدة جد إيجابية ونطلع، بوصفنا منظمة غير حكومية، إلى مواصلة علاقتنا مع الأمم المتحدة في المستقبل.

٨ - الاتحاد الدولي للنقل العام

(مركز استشاري خاص)

تتمثل الأنشطة الرئيسية للاتحاد الدولي للنقل العام فيما يلي:

(أ) مؤتمرات (ومعارض) تعقد كل سنتين؛

(ب) مؤتمرات إقليمية ومتخصصة؛

(ج) بحوث وأعمال تجري ضمن لجانه التقنية.

وتشمل الأنشطة الأخرى نشر مجلة النقل العام على الصعيد الدولي، والتقارير البحثية وورقات العمل، وإدارة مركز شامل للوثائق المتعلقة بالنقل العام موضوع تحت تصرف أعضاء الاتحاد والباحثين المدعويين.

المؤتمرات التي تعقد كل سنتين

نظم في الفترة ما بين عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩٣ مؤتمران من المؤتمرات التي تعقد كل سنتين: عقد أحدهما في استوكهولم (١٩٩١) والآخر في سيدني (١٩٩٣).

ومؤتمرات الاتحاد الدولي للنقل العام مخصصة لأعضاء الاتحاد، وي FIND إليها ٢٠٠٠ مندوب من نحو ٥٠ بلداً. وتغطي مجموعة واسعة من المواضيع تشمل جميع جوانب صناعة النقل العام.

المؤتمرات الإقليمية والمتخصصة

نظم في الفترة ما بين عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩٣ مؤتمران إقليميان: أحدهما في ياوندي (١٩٩١) ويتعلق بالوفاء بمتطلبات النقل العام في الحضر؛ والآخر في بودابست (١٩٩٢) ويتعلق بالتغييرات الهيكلية في النقل العام.

وكانت المؤتمرات المتخصصة كما يلي:

- (أ) مؤتمر في نيوكاسل (١٩٩٠) بشأن النقل الإقليمي;
- (ب) مؤتمر في بروكسل (١٩٩٠) بشأن التحصيل الآلي للأجرة في النقل العام;
- (ج) مؤتمر في برسلونة (١٩٩١) بشأن النقل الإقليمي;
- (د) مؤتمر في شتوتغارت (١٩٩٢)، (وهو مؤتمر السكك الحديدية الخفيفة);
- (هـ) مؤتمر في لشبونة (١٩٩٣) بشأن التزامات النقل العام;
- (و) مؤتمر في بروكسل (١٩٩٣) عن الحافلة والبيئة.

مناطق العالم

بالنظر إلى الأهمية المتنامية للجنة الأوروبية، أنشئ في عام ١٩٩١ مكتب محدد للتعامل مع المسائل الأوروبية (وهو الفريق الأوروبي التابع للاتحاد الدولي للنقل العام). وأنشئت أيضاً في عام في ١٩٩١ لجنة آسيا ومنطقة المحيط الهادئ التابعة للاتحاد الدولي للنقل العام (ذلك بالإضافة إلى لجنة أمريكا الشمالية القائمة بالفعل).

ولمناطق العالم الأخرى أيضا تمثيل في الاتحاد، ويجري تنظيم أنشطة إقليمية بالتعاون مع البنك الدولي (مؤتمر ياوandi)، ومنظمات النقل العام الإقليمية (رابطة بلدان أمريكا اللاتينية للقطارات وقطارات الأنفاق، أمريكا اللاتينية) والجماعات الأوروبية (برنامج رابطة قطارات منطقة البحر المتوسط في بلدان البحر المتوسط)؛ وقد شارك الاتحاد في مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المؤتمر الثاني).

بيد أن هيكل صناعة النقل العام في البلدان النامية والبلدان الحديثة العهد بالتصنيع لا يغري المشغلين المحليين والسلطات المحلية بالاشتراك في منظمات دولية. وينطبق هذا بصفة خاصة على قطاع الحافلات المنظم في شكل مشاريع صغيرة أو صغيرة للغاية ليست لديها الموارد التي تتيح لها العمل على الصعيد الدولي.

ويدرك الاتحاد أن البلدان النامية في حاجة ماسة إلى نقل عام يتسم بالكفاءة، ومن ثم، فهو مهتم بالتعاون مع غيره من المنظمات غير الحكومية لتعزيز صناعات النقل العام المحلية على الصعيد الدولي.

٩ - اتحاد الطلاب الدولي

اتحاد الطلاب الدولي هو منظمة شاملة فريدة تضم ١٢٤ عضوا من اتحادات الطلاب الوطنية من أكثر من ٩٧ بلدا وإقليما من بلدان وأقاليم العالم. وتشير التقديرات إلى أن نحو ٢٥ مليون طالب ممثل من خلال هذه الاتحادات، مما يجعل اتحاد الطلاب الدولي أكبر طلابي في العالم. وقد تقدم مؤخرا ٢٠ من الاتحادات والمنظمات الوطنية الأخرى للطلاب من مختلف بلدان آسيا وأفريقيا وأوروبا والشرق والأوسط وأمريكيتين للحصول على عضوية الاتحاد. وسيجري البحث بصورة نهائية في هذه الطلبات في المناسبة الدستورية القادمة.

وبموجب الدستور، يتولى الاتحاد أعمال الدعم والدعوة لحق جميع الشباب في التعليم الابتدائي والثانوي والمعالي؛ والحرية الأكademية وحقوق الطلاب؛ وحق الطلاب في تنظيم أنفسهم؛ وحق الطلاب في المشاركة في صنع القرار فيما يتعلق بجميع القضايا التي تهمهم؛ وحماية حقوق الإنسان؛ وتحسين معايير التعليم؛ ومحو الأمية؛ والسلام، والوفاق، ونزع السلاح، والأمن العالمي؛ وإيجاد حلول للمشاكل العالمية وغيرها من المشاكل الحادة الأخرى؛ والقضاء على جميع أشكال التمييز؛ والالتزام بالقيم والعادات الإنسانية؛ والتعاون بين الطلاب وبقية المجتمع وتنمية الإحساس بالمسؤولية لدى الطلاب؛ والمشاركة النشطة في حركة الشباب العالمية والإسهام في وحدتها.

ويمول الاتحاد عن طريق رسوم للعضوية، ومبادرات بطاقات الهوية الدولية للطلاب، والتمويل المقدم من منظمات التمويل الحكومية الدولية وغيرها من المنظمات غير الحكومية للمشاريع والأنشطة، ومبادرات منشورات ومواد الاتحاد، وعائدات المكتب الدولي لسفر الطلاب ومؤسسة الطلاب الدولية المحدودة. وقد واجه الاتحاد مؤخرا حالة مالية عسيرة. ورغم هذه الصعوبات، فقد اتخذت المنظمة بعض

المبادرات الملموسة للتغلب على هذه الحالة. ويجري حاليا العمل في مشروع يتعلق بعقارات الاتحاد. ومن شأن تنفيذ هذا المشروع أن يمنح الحياة المالية للاتحاد نبضاً جديداً.

وقد شارك الاتحاد مشاركة شفافة فيما يلي من أنشطة الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والمنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى منظومة الأمم المتحدة: الدورة الثامنة والأربعون للجنة حقوق الإنسان (٢٢ - ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٢، جنيف، سويسرا); والاجتماع الخامس للجنة الدائمة لليونسكو للمنظمات غير الحكومية (١٠ - ١٣ آذار / مارس ١٩٩٢، باريس، فرنسا); وندوة المنظمات غير الحكومية/اليونسكو المتعلقة بموضوع "الوظيفة التربوية للأسرة والتغيير الثقافي" (١٢ و ١٣ آذار / مارس ١٩٩٣، باريس، فرنسا); والمؤتمر الدولي المتعلق بالحرية الأكademie والاستقلال الذاتي للجامعة، سينايا، رومانيا؛ ومؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية (قمة الأرض) (٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، ريو دي جانيرو، البرازيل)؛ والمؤتمر الثالث والعشرون لمنظمات اليونسكو غير الحكومية (١٥ - ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٢، باريس، فرنسا)؛ والدورة الرابعة والأربعون للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات (٨ - ٢٨ آذار / مارس ١٩٩٢، جنيف، سويسرا)؛ والندوة السادسة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الأوروبية بشأن قضية فلسطين (٢٤ و ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٢، جنيف، سويسرا)؛ واجتماع الأمم المتحدة الدولي التاسع للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين (٢٦ - ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٢، جنيف، سويسرا)؛ والدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (١٤ - ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢)، جنيف، سويسرا)؛ واجتماع المائدة المستديرة المعنى بالإنسان بوصفه محور التركيز في أعمال الأمم المتحدة: التحديات التي تواجهها المنظمات غير الحكومية (لجنة المنظمات غير الحكومية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي) (٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، جنيف، سويسرا)؛ واللجنة الخاصة للمنظمات غير الحكومية المعنية بنزع السلاح (١٩٩٢، جنيف، سويسرا)؛ والمشاورات الجماعية التاسعة للمنظمات غير الحكومية المتعلقة بموضوع محو الأمية والتعليم للجميع (اليونسكو) (٢ - ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، القاهرة، مصر)؛ والمشاورات الجماعية العاشرة لمنظمات الشباب غير الحكومية (اليونسكو) (٢ - ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، بيجين، الصين)؛ واجتماع الفريق العامل لمشاورات الشباب غير الحكومية (اليونسكو) (١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، باريس، فرنسا)؛ والاجتماع الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المتعلق بالمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (١٨ - ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، سان خوسيه، كوستاريكا)؛ والمؤتمر الدولي المعنى بالتعليم من أجل حقوق الإنسان والديمقراطية (اليونسكو/مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان) (٨ - ١١ آذار / مارس ١٩٩٣، مونتريال، كندا)؛ والاجتماع الثاني لفريق العامل لمشاورات الجماعية لمنظمات الشباب غير الحكومية (١٥ آذار / مارس ١٩٩٣، باريس، فرنسا)؛ والاجتماع الثالث للجنة الدائمة لليونسكو والمنظمات غير الحكومية (١٥ و ١٦ آذار / مارس ١٩٩٣، باريس، فرنسا)؛ ومؤتمر هارفارد للنموذج العالمي للأمم المتحدة لعام ١٩٩٣ (٢٨ - ٣١ آذار / مارس ١٩٩٣، براغ، الجمهورية التشيكية)؛ والاجتماع الإقليمي لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ المتعلق بالمؤتمرات العالميين لحقوق الإنسان (٢٩ آذار / مارس - ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٣، بانكوك، تايلاند)؛ واجتماع اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (١٩ - ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٣، جنيف، سويسرا)؛ والاجتماع الثالث لفريق العامل لمشاورات الجماعية لمنظمات الشباب غير الحكومية (اليونسكو) (٦ تموز/ يوليه ١٩٩٣، باريس، فرنسا)؛ ومنتدى

المنظمات غير الحكومية الذي أقيم مع المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (الأمم المتحدة) (١٠ - ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٣، فيينا، النمسا)؛ والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (الأمم المتحدة) (١٤ - ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣، فيينا، النمسا)؛ واجتماع مجلس مؤتمر المنظمات غير الحكومية (٣ و ٤ تموز/ يوليه ١٩٩٣، جنيف، سويسرا)؛ والمشاورات الدولية للشباب بشأن الحكم العالمي ومستقبل الأمم المتحدة (٣ و ٤ تموز/ يوليه ١٩٩٣، جنيف، سويسرا)؛ واجتماع جنيف غير الرسمي لمنظمات الشباب الدولية غير الحكومية (٣ تموز/ يوليه ١٩٩٣، جنيف، سويسرا)؛ ومشاورات اليونسكو والمنظمات غير الحكومية الأولى لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، هانوي، فييت نام)؛ والمؤتمرات الدولية للسكان والتنمية (الأمم المتحدة) (١٩٩٤، القاهرة، مصر)؛ والقمة العالمية لقيادة الشباب (٢٨ آب/أغسطس - ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، مقر الأمم المتحدة، نيويورك).

والى جانب الاشتراك في الأحداث ذات الصلة التي تقييمها الأمم المتحدة، والأحداث المتصلة بها، قام اتحاد الطلاب الدولي، وحده أو بالاشتراك مع آخرين، بتنظيم عدد من الأحداث الدولية والإقليمية والوطنية في مختلف أنحاء العالم، كما قام برعايتها والمشاركة فيها. ونظم الاتحاد بعثات تضامن وأنشطة طوعية مختلفة وشارك فيها. وقد دعى مسؤولون بالأمم المتحدة واليونسكو إلى بعض هذه الأحداث التي نظمها الاتحاد وشاركوا فيها.

وقام الاتحاد بإعداد ونشر ورقات ومواد مختلفة تتصل بقرارات الأمم المتحدة. ومرفق بهذا التقرير بعض تقارير الاتحاد ومنظوراته. وقد عين الاتحاد مؤخراً ممثلاً مقيماً لدى الأمم المتحدة في نيويورك، وهو موجود بنويورك ومستعد لتقديم أي إيضاحات إضافية أو الإجابة على أي أسئلة أخرى فيما يتعلق بهذا التقرير أو بأنشطة الاتحاد بصفة عامة.

١٠ - جمعية التبشير النسائية، التابعة للكنيسة الأسقفية الميثودية الأفريقية

كانت السنوات الأربع الماضية مشجعة ومجزية للغاية بالنسبة إلى ممثلة المنظمة غير الحكومية لدى الأمم المتحدة.

وتعرب الممثلة عن امتنانها للرئيسة القائمة بالاتصال ولجمعية التبشير النسائية التابعة للكنيسة الأسقفية الميثودية الأفريقية، نظير الفرصة التي أتيحت لها لتولي هذه المهمة. ومن أهم الاعتبارات أن برنامج المنظمات غير الحكومية أصبح "ذا صلة" حقاً. وبفضل المؤتمرات المشتركة بين الجمعية والمنظمات غير الحكومية، التي بدأت في العام الماضي، توافدت مبشراتنا من كل مقاطعة في البلد بفرض الاشتراك.

ونتيجة لذلك، يكتشفن تدريجياً أن علاقة الجمعية بالأمم المتحدة هامة وأن في اضطلاع الجمعية بأدوارها تيسيراً لعمل هذه الهيئة العالمية.

والأمم المتحدة تيسّر وتكتف اتساق اشتراك المنظمات غير الحكومية في مداولات الهيئات التشريعية التابعة للأمم المتحدة وعملية اتخاذها للقرارات. وهي تستفيد من خبرة هذه المنظمات وخدماتها وقدراتها في تنفيذ المشاريع والسياسات الموقّفة عليها. ويتاح بسخاء قدر ضخم من المعلومات عن أهداف الأمم المتحدة ومقاصدها لتتولى المنظمات غير الحكومية توزيعها.

وتضطلع ممثلة المنظمة لدى الأمم المتحدة بالأنشطة التالية:

- (أ) حضور المؤتمر السنوي لإدارة شؤون الإعلام، التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، الذي يعقد للمنظمات غير الحكومية في أيلول/سبتمبر من كل عام;
- (ب) حضور جلستي إحاطة على الأقل شهرياً (عندما يتعلق الأمر بالمسائل التي تهمّنا) حول مواضيع المرأة والطفل، وحقوق الإنسان، والسلام والعدالة، والصحة;
- (ج) إنشاء مكتبة مرجعية تتوافر فيها المواد الملائمة التي تتناول قضيّاتاً;
- (د) توزيع الموارد على المؤتمرات أو المقاطعات الأخرى، حسب الطلب;
- (هـ) تتولى، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية الأخرى، خدمة القضايا ذات الصلة نيابة عن الجمعية؛
- (و) تعقد حلقات عمل لجماعات المبشّرات على الصعيد المحلي وعلى صعيد المناطق؛
- (ز) تنظم وتنفذ ما يبشر بأنّ يصبح مؤتمراً سنوياً للجمعية/المنظمات غير الحكومية في الأمم المتحدة؛
- (ح) تنشر أخباراً موجزة في منشورنا المعنون "مجلة التبشير"؛
- (ط) تعد نشرة معلومات تفسّر برنامج المنظمات غير الحكومية.
- وهدفنا الطويل الأجل يتمثل في السعي إلى إقامة صلة مع كل مقاطعة في البلد، وتلك تقييم بدورها صلة تلاقي مع دولة معينة.

وبالرغم من أن الوثائق والموارد الخاصة تتاح لدوائرنا المناصرة من مركز موارد المنظمات غير الحكومية لأجل الحلقات الدراسية الهادفة إلى التوعية، نقدم مقترنات من أجل التنفيذ، عن طريق أنشطة من قبيل ما يلي:

- (أ) تنظيم معارض للصحة، باستخدام معلومات من منظمة الصحة العالمية؛
- (ب) تنظيم الصنوف لمناهضة معاملة اللاجئين من البلدان ذات السكان السود؛
- (ج) تقديم موارد لمن يتعرضون في مجتمعاتنا المحلية للضرب، نساء وأطفالاً؛
- (د) وضع برامج لرُضْع الملاجيء المولودين لأمهات مدمنات للمخدرات أو أمهات مصابات بمتلازمة نقص المناعة المكتسب (إيدز)؛
- (هـ) تشجيع الكنائس على المساعدة على محاربة المخدرات؛
- (و) رعاية هيئة تبشير للخدمة في البلدان المتختلفة النمو؛
- (ز) بذل جهود لإقناع أعضاء هيئتنا التشريعية بتأييد التأمين الصحي الوافي بالغرض؛
- (ح) إعداد قرارات تصدر عن الجمعية بشأن الشواغل المتعلقة بالمشاكل الوطنية أو الدولية.

ونحن ندعوا دائماً دوائرنا المناصرة إلى الاستمرار في الاتصال بنا.

١١ - التحالف العالمي لجمعيات الشابات المسيحية

(مركز استشاري خاص)

الإسهام الفني في المجلس الاقتصادي والاجتماعي
من خلال البيانات الشفوية أو الخطية

أدلى التحالف العالمي لجمعيات الشابات المسيحية بعدة بيانات أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية.

المشاورات مع أعضاء هيئات الفرعية التابعة للمجلس
الاقتصادي والاجتماعي أو الأمانة العامة

ظل التحالف على اتصال وثيق بالأمانة العامة في جنيف ونيويورك وباريس وفيينا، من خلال ممثليه الدائمات أو عن طريق أفرقة المتطوعات المنظمة في كل مكان من هذه الأماكن فيما يتصل بالمسائل موضوع الاهتمام المشترك، التي من قبيل حقوق الإنسان، ومركز المرأة، والشباب، والبيئة، وغيرها من المسائل المتصلة بتوفير العدالة والرفاه للمرأة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

والتحالف يولي اهتماماً شديداً للوثائق التي يتلقاها من المجلس ويقوم، على النحو المناسب بإبلاغها إلى الجمعية الناشئة حديثاً والجمعيات الوطنية الأعضاء في ٩٥ بلداً عن طريق المراسلات المحددة، والخدمة البريدية العامة لننسخ من معلومات/نشرات الأمم المتحدة، والمنشور الشهري المعنون "مذكرات الدعوة والإحاطة"، المنشورات الفصلية التي تتضمن تغطية أشمل لمسائل مختارة.

التعاون مع وكالات منظومة الأمم المتحدة

يواصل التحالف التعاون مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بغية الاستفادة من المعلومات المتصلة بالمسائل التي تحظى بالاهتمام المشترك ثم توزيعها على جمعياته الفرعية. ومن المنظمات التي يتعاون معها التحالف منظمة الصحة العالمية، بشأن صحة المراهقين وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (إيدز)؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، بشأن الشباب ومحو الأمية؛ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) بشأن الأطفال، والطفلة، والعنف ضد الأطفال واستغلالهم، وأطفال الشوارع، والأطفال في حالات العمل العسكري؛ ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بشأن حالة اللاجئات، ولا سيما في أفريقيا وأوروبا الشرقية؛ ومنظمة العمل الدولية، بشأن مسائل العمالة؛ وصندوق الأمم المتحدة للفسقان، بشأن تنظيم الأسرة، والزواج المبكر، والمسائل المتصلة بالتشقيق الجنسي والصحة الإنجابية، وما إلى ذلك.

الاشتراك في مؤتمرات الأمم المتحدة واجتماعاتها

يحضر التحالف بانتظام شديد، وعند الاقتضاء، الاجتماعات والمؤتمرات التي تعقدها الأمم المتحدة والهيئات المتصلة بها، ولا سيما لجنة مركز المرأة ولجنة حقوق الإنسان وشعبة حقوق الفلسطينيين، ويقدم إسهاماً فنياً في تلك الاجتماعات والمؤتمرات، ويتحمل في سبيل ذلك تكاليف ذات شأن. وهو يحضر بانتظام أيضاً اجتماعات اليونيسيف والمجلس التنفيذي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وقد حضر مؤتمرات خاصة للأمم المتحدة، منها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل الذي نظمته الأمم المتحدة واليونيسف، وما إلى ذلك. وبالنسبة إلى الأحداث أو المؤتمرات الرئيسية التي تنظمها الأمم المتحدة، يشتراك فريق التحالف، إلى جانب منظمات غير حكومية أخرى، في عقد منتديات للمنظمات غير الحكومية قبل المؤتمرات لتدريب وإعداد مندوبيه، وكثير منها شباب دون الثلاثين من العمر (على سبيل المثال، بالنسبة إلى مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل).

**إعداد المواد بناء على طلبات المجلس الاقتصادي
والاجتماعي وهيئاته الفرعية أو الأمانة العامة**

قدم التحالف إسهاما فنيا، في شكل ردود خطية على استبيانات الأمم المتحدة، إلى إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمانة العامة بشأن "دليل المنظمات غير الحكومية لعام ١٩٩٤"، وبشأن منشور "المنظمات غير الحكومية: التنمية الاجتماعية: تعريف جديد للأمن": وإلى مركز حقوق الإنسان بشأن منشور "تنسيق دور مركز حقوق الإنسان": وإلى اليونسكو في التحضير للسنة الدولية للأسرة؛ وإلى اليونيسيف، لقاعدة بياناتها بشأن المنظمات الدولية غير الحكومية، وبشأن المواد الإعلامية المستكملة والجديدة حول مبادرة المستشفيات الملازمة للأطفال؛ وإلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن الدراسة الاستقصائية للمنظمات غير الحكومية النشطة في مجالات الهجرة واللاجئين وحقوق الإنسان والتنمية - في عام ١٩٩٢؛ وإلى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) بشأن تنظيم وأنشطة جميع المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى الفاو.

أمثلة أخرى على الأنشطة الاستشارية والفنية

يمكن وصف هذه الأنشطة كما يلي:

- (أ) بعثة لتقسيي الحقائق في فلسطين - ١٩٩١:
- (ب) فريق التحالف العالمي لجمعيات الشابات المسيحية المؤوفد إلى ناميبيا لرصد الانتخابات؛
- (ج) إجراء دراسة استقصائية عن احتياجات الشابات في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى المشورة، وذلك بمنحة من البرنامج العالمي المعنى بـإيدز التابع لمنظمة الصحة العالمية؛
- (د) قيام اليونيسيف، بناء على طلب جمعية الشابات المسيحية العالمية في البرازيل، بترجمة منشور التحالف المعنون "كتيب التدريب في مجال الرعاية الصحية الأساسية" إلى اللغة البرتغالية؛
- (ه) انعقاد الجمعية العالمية للمرأة والبيئة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة) في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ في ميامي، وقد حضرها فريق تابع للتحالف ساهم في مناقشات وقدم عروضا. ونتيجة لهذا الاجتماع، أدرجت بشكل تام في جدول أعمال القرن ٢١؛ مجموعة تصورات وأولويات متصلة بالمرأة؛
- (و) التحالف العالمي طرف أيضا في مجموعة "شبكة الشباب والحياة الأسرية"، بالتنسيق مع مشروع "الصحة للجميع" التابع لمنظمة الصحة العالمية؛

(ز) فازت بجائزة الشباب لعام ١٩٩٢، الممنوحة من اليونسكو، ستيلا دوا - ساكبي عضوة جمعية الشابات المسيحية العالمية في غانا التي رشحها التحالف العالمي. وقد حضرت لقاء في باريس لاستلام الجائزة:

(ح) كان صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أحد المانحين الرئيسيين لحلقة العمل المعنية بإعادة تصنيع النفايات التي نظمها التحالف العالمي في اليونان في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١. كما أرسل الصندوق مقرراً لتسجيل هذا الحدث لقاعدة موارده:

(ط) الاجتماع المعنى بتنظيم التدريب على محو الأمية الذي نظمه اليونسكو ومجلس الكنائس العالمي والتحالف العالمي في عام ١٩٩٠:

(ي) المؤتمر الأوروبي والدولي المشترك بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين. وتولى فريق التحالف العالمي مسؤولية إدارة جلستين للفريقين العاملين المعنيين بالتعليم وبحماية حقوق المرأة والطفل، وتقديم تقرير إلى الجلسة العامة الختامية:

(ك) الاشتراك في المبادرة المشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونيسف لدعم التدريب المقدم لبرامج صحة المراهقين:

(ل) ترأس التحالف العالمي لجنة التنمية التابعة لمؤتمر المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

(م) عضو في مجلس مؤتمر المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

(ن) دعا إلى انعقاد لجنة التخطيط التابعة للمؤتمر المذكور، للتحضير لمنتدى المنظمات غير الحكومية لأجل مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية:

(س) اختير التحالف العالمي لتقديم محاضرة في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، في مقر الأمم المتحدة بنيويورك.

نشر المعلومات المتصلة بأنشطة الأمم المتحدة

يتولى التحالف العالمي، من خلال منشوره المعروف "الاهتمام المشترك" والرسائل الإخبارية المتعلقة بأولوياته الخاصة، تزويد جمعياته بأخبار عن أنشطة الأمم المتحدة. وفيما يلي أمثلة على ذلك: صدور

تنبيهات للعمل بشأن حرب الخليج، وإغارة قوات الأمن الإسرائيلية على دار المحكمة الإسلامية في القدس. وتناول عدد كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١ من منشور "الاهتمام المشترك" مسائل حقوق الإنسان للطفلة. وأرسلت اتفاقية حقوق الطفل إلى الجمعيات الشابات المسيحية العالمية كافة، مشفوعة بمواد أنتجها التحالف العالمي لمساعدةها على التعريف بالاتفاقية، وتحقيق التصديق عليها وتنفيذها بصورة عامة في التشريعات الوطنية لكل منها. وترسل معلومات مستكملة سنويا إلى البلدان التي لم تصدق بعد على الاتفاقية.

وعلم التحالف العالمي الوثائق التالية على الجمعيات الوطنية: اتفاقيات جنيف، وتقرير المؤتمر الدولي المعنى بالتجذية، وإعلان فيينا، وجدول أعمال القرن ٢١، ومتابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية؛ وذلك فضلا عن نسخ من الاتفاقية والبروتوكول المتعلقين بمركز اللاجئين أرسلت إلى الجمعيات الأوروبية. ومن خلال سلسلة من تنبيهات العمل ومذكرات الإحاطة الشهرية، يظل التحالف العالمي بجمعه الأنشطة الجديدة والجارية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، ومنها على سبيل المثال، المؤتمر العالمي المعنى بالتجذية المعقد في روما، إيطاليا، في عام ١٩٩٢.

١٢ - الاتحاد النسائي المسيحي العالمي لامتناع عن المسكرات

(مركز استشاري خاص)

التعليم

يقدم الاتحاد النسائي المسيحي العالمي لامتناع عن المسكرات في فنلندا حلقات دروس النساء لمساعدتهن على تحسين حياتهن.

ويدعم الاتحاد في سويسرا مسرحا يعمل في الشوارع ويبرز، من خلال الدراما، معاناة النساء ضحايا الاستغلال.

ويعقد الاتحاد في غواتيمالا حلقات دراسية في المدارس؛ تقدم المساعدة والتشجيع للمصابين بمتلازمة نقص المناعة المكتسب (إيدز).

وفي إنكلترا، استثمر الاتحاد في وحدة تثقيفية متنقلة تجوب أرجاء البلد لتلقّن الناس نمط الحياة الصحي وتتوفر التثقيف بشأن المشروبات الكحولية والمدمرات.

وينظم الاتحاد في مصر دروسا للفتيات يتم في أثنائها تلقينهن قواعد النظافة الصحية، والقراءة، والخياطة.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، ينظم الاتحاد دروسا لمساعدة النساء على تحسين حياتهن.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، ينظم الاتحاد مسابقات في الإنشاء ورسم الملصقات والتلوين في المدارس، وذلك كوسيلة لمساعدة الأطفال والشباب على معرفة آثار المشروبات الكحولية والمخدرات على أجسامهم وحياتهم؛ كما ينظم عروضا في الأسواق واللقاءات لترويج كتاباته.

مساعدة الآخرين

يقدم الاتحاد في الترويج المساعدة في مركز تأهيل يخدم النساء بالدرجة الأولى.

وللاتحاد في اليابان مأوى آسيوي للنساء مخصص للمستجيرات من العنف المنزلي، وذوات المشاكل الصحية والنفسية والمدمنات.

وفي الفلبين، يتعاون الاتحاد مع برنامج إغاثة الحياة الأسرية، ويدعم بيت صدقة للأمهات غير المتزوجات.

وفي فنلندا، يدعم الاتحاد منزل Emmaus للمومسات اللواتي يرغبن في تحسين حياتهن، وللنساء المنكوبات. وهو يقدم المشورة أيضا للنساء في سجن همنلينا المخصص للنساء.

وفي مصر، يشترك الاتحاد في مركز للتأهيل يجري بناؤه بين القاهرة والاسكندرية.

وفي الهند، ساعد الاتحاد ضحايا الزلازل، بتزويدهم بالأغذية والملابس.

الأمم المتحدة

إن الاتحاد النسائي المسيحي العالمي لامتناع عن المسكرات ممثل في اجتماعات المنظمات غير الحكومية في كل من الولايات المتحدة وسويسرا.

وفي ألمانيا، يتعاون الاتحاد مع منظمة الصحة العالمية في العمل على الحد من استهلاك المشروبات الكحولية.

وفي إنجلترا، تجد الاتحاد ممثلا في جمعية الأمم المتحدة؛ وطيلة سنوات، كانت رئيسته عضوة في المجلس الاستشاري العالمي للمرأة في لندن.

وتقدم البلدان الأخرى العضوة في الاتحاد النسائي المسيحي العالمي لامتناع عن المسكرات خدمات مماثلة للخدمات المذكورة تحديدا في هذا التقرير. ويركز الاتحاد العالمي بصورة رئيسية على تعاطي المشروبات الكحولية والمخدرات وإساءة استخدامها، الذين هما أساس مشاكل كثيرة تعصف بالمنازل والأسر في العالم حاليا. مثل الجريمة، وإيذاء الأطفال، والبغاء، وانتهار المراهقين، وانعدام الاحترام العام للسلطة.

— — — — —